صدى مقال "حوار"

"فلسطين : وثيقتان بريطانيتان سريتان"

عندما نشرنا في العدد الثامن من « حوار » مقال « فلسطين : وثيقتان بريطانيتان سريتان » للدكتور فايز صايغ ، كنا نعرف ان مثل هذا المقال ستكون له اصداء قوية ومتعددة . ولم يكن توقعنا في غير محله . ففي ١٧ نيسان (ابريل) نشرت جريدة « التايمز » اللندنية الكبرى مقالاً رئيسياً لخصت فيه مقال « حوار » . وما ان ظهر حتى تتابعت الرسائل اليها بصدده ، فجاءت اولاً رسالة من السير لورنس غرافتي سميث الذي كان موظفاً في البعثة البريطانية في القاهرة طوال الحرب الاولى وخدم في مكتب مكماهون ، وتلتها رسالة من نورمان بنتويتش وكان من كبار موظفي الانتداب في فلسطين ، ثم من ايلي قدوري مؤلف كتاب « انكلترا في الشرق الاوسط » ، ومن الآنسة اليزابيث مونرو مؤلفة كتاب « لحظة بريطانيا في الشرق الاوسط » ، ثم من لنرد ستاين مؤلف كتاب «وعد بلفور». ونشرت بعدها «التايمز» مقالين افتتاحيين من وحي الموضوع والنقاش الذي دار حوله ، وذلك في ٣٠ نيسان (ابريل) و ٦ ايار (مايو) ، واقفلت بذلك باب النقاش .

وكان الدكتور صايغ قد بعث الى « التايمز » برد على وجهات النظر الواردة في بعض الرسائل اليها . لكن الصحيفة امتنعت عن نشر رسالته . فقامت مجلة « آيزيس » التي يصدرها طلاب جامعة اوكسفورد بنشر افتتاحية عن الموضوع (في العدد ١٤٦٦ بتاريخ ٢٣ ايار ، مايو) وطلبت الى الدكتور صايغ بان يقول فيها ما كان ينوي قوله في «التايمز». ونشرت مقاله في صدر المجلة ، وقدمت له بقولها :

> مع ان الرسالة لم تكن اكثر طولاً من رسائل سواه التي ادرجت قبلا ، فانها قد استثنيت « لأسباب تتعلق بالطول » . لن نتجرأ على الارتياب بهذا العذر — مع ان « التايمز » جريدة طويلة كبيرة . لكننا نرى ان الشخص الذي كان مصدر المقال الاصلي يجب ان يعطى حق الرد، على الاقل لكي يصحح بعض الاخطاء في الوقائع التي ارتكبها اصحاب الرسائل . ان خير ما نحكم به على جريدة ما ، هو المواد التي ترفض ان تنشرها .

بعد هذا قامت مجلة « ارب آوتلوك » التي يصدرها مكتب جامعة الدول العربية في لندن بنشر عدد مزدوج خاص (٢ : ٤ و ٥ بتاريخ نيسان — ايار ، ابريل — مايو) مكرس باكمله للموضوع . وهو يحوي افتتاحية حوله لمدير المكتب الاستاذ ادوار رزق ،

وترجمة لمقال « حوار » ، وعرضاً مسهباً لصدى المقال في بريطانيا ، ونص مقال « التايمز » الرئيسي ، واحدى افتتاحيتيها في الموضوع . وقالت المجلة في تقديمها للمواد :

انه ليس بالامر المألوف الشائع ان ترى وثائق سرية للحكومة البريطانية ، وضعت للاستعمال الداخلي فقط ، ودفنت بعناية في الارشيفات طوال عشرات من السنين مع ان وثائق معاصرة ومتأخرة عنها أذيعت فيما بعد — ان ترى وثائق كهذه النور للمرة الاولى بلغة اجنبية عنها وفي بلاد بعيدة. لكن هذا بالضبط هو ما حدث الآن. فعدد كانون الثاني — شباط ، يناير — فبراير ، من مجلة « حوار » ، وهي مجلة عربية تصدر مرة كل شهرين في بيروت بلبنان ، يحوي مقالاً للاستاذ فايز صايغ يحلل فيه وثيقتين ينطبق عليهما هذا الوصف ويقتبس النص الكامل للمقاطع ذات العلاقة باصلها الانكليزي وفي ترجمة عربية .

ثم قامت سفارة الجمهورية العراقية في لندن في مجلتها « نشرة جمهورية العراق » (العدد ٥ : ٥ بتاريخ ايار ، مايو) بنشر افتتاحية في الموضوع بقلم محررها الاستاذ ادوار عطية مؤلف كتاب « العرب » ، وبنشر تعليق حول النقاش ، ونص رسالة الدكتور صايغ « للتايمز » التي لم تنشر فيها .

وفي عدد لاحق من « نشرة جمهورية العراق » ذاتها ظهر نص مقال « آيزيس » والافتتاحية المهدة له .

وانتقلت القضية موقتاً من الصحافة الى البرلمان : ففي ١٦ حزيران (يونيو) نشرت الصحف البريطانية الرئيسية الثلاث ، « التايمز » و « الغارديان » و « الديلي تلغراف » ، انباء عن اسئلة وجهها في مجلس العموم البريطاني نائبان بارزان من حزب العمال الى وزير الخارجية ، وردّ وكيل الوزير عليها ، بصدد الوثائق عن فلسطين .

بعد هذا نشرت سفارة الجمهورية العربية المتحدة في لندن في مجلتها « ج . ع . م . » كل اسبوعين » (العدد ٣ : ١٢ بتاريخ ١ تموز ، يوليو) موجزاً للنقاش في البرلمان الانكليزي ، ومقدمة عن القضية وعن مقال «آيزيس» ، والنص الكامل لمقدمة « آيزيس » ، ونص مقال الدكتور صايغ (الذي نشرته في عددين متتاليين) .

ثم نشرت مجلة « ارب اوبزيرفر » ، (العدد ٢٠١ بتاريخ ٢٩ حزيران ، يونيو) ، التي تصدر في القاهرة عن المنظمة العامة للنشر التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي ، افتتاحية قصيرة ، واهم المقاطع من مقال الدكتور صايغ في «ارب آوتلوك» . وتحدثت المجلة القاهرية عن مقال « حوار » ووصفت الوثائق التي تضمنها بانها « من اكثر الاكتشافات اثارة فيما يتعلق بمخاتلة بريطانيا اثناء الحرب الاولى » .

●

تساءلت « التايمز » في مقالها الرئيسي بعنوان « ضوء على وعود بريطانيا بشأن فلسطين » بقلم « مراسلنا الخاص » :

هل كانت فلسطين ، ام لم تكن ، من ضمن المنطقة التي شجعت بريطانيا الزعماء العرب في ١٩١٥ على الاعتقاد بان الاستقلال سيشملها عند نهاية الحرب ؟... ان المشادة التي نجمت عن الرسائل المتبادلة بين السير هنري مكماهون والشريف حسين ما تزال قائمة منذ حوالي نصف قرن، وقد اصبحت الآن ذات اهمية تاريخية بحتة . الا ان وثائق جديدة قد رأت النور الآن ، وهي تشجع على الاعتقاد ، رغماً عن كل ما قيل في الماضي بعكس ذلك، بان بعض الموظفين البريطانيين في ذلك الزمن على الاقل كانوا يعتقدون ان فلسطين يجب ان تعتبر جزءاً من المنطقة التي وعدت بريطانيا ان تعترف فيها باستقلال العرب وبدعمه .

وراحت الصحيفة تقول ان الدليل الجديد هذا هو الوثيقتان اللتان كشف النقاب عنهما الدكتور فايز صايغ في مقال له في مجلة « حوار » . وبعد ان استعرضت هاتين الوثيقتين قالت :

ما هي النتائج التي نصل اليها من هذا الدليل ؟ انه من الواضح ان وزارة الخارجية شعرت عند نهاية الحرب بضرورة للنظر في التزاماتها المختلفة في الشرق الاوسط ، وان اولئك الذين قاموا بالنظر والتحليل قرروا ان بعض مظاهر تلك الالتزامات متناقضة . طبعاً لم تكن دائرة الاستخبارات السياسية الا شعبة واحدة من شعب وزارة الخارجية ، ولم تكن هي الشعبة التي تخطط السياسة . فكانت مهمتها فحص الحقائق وعرضها بدقة ووضوح ليجري استخدامها من قبل الحكومة . وكان في متناول يدها جميع الوثائق والمعلومات التي تمكنها من تكوين حكم ، وتدل جميع القرائن على ان وجهات نظرها لم تناقضها في ذلك الحين وزارة الخارجية ولا ناقضها اعضاء وفد مؤتمر السلام . بل على العكس من ذلك، وزعت الوثائق التي أعدتها كأوراق رسمية للمؤتمر...

وعلى هذا فان التصريحات التي جاءت بعد ذلك تقول بان فلسطين كانت دوماً وبشكل واع مستثناة من المنطقة التي دارت حولها الوعود ، هي تصريحات غير صحيحة . بل ان آراء وزارة الخارجية عند نهاية الحرب يبدو انها كانت تجري في خط مناقض لذلك تماماً . ولا شك ان وقتاً طويلاً انقضى قبل ان تتصلب وجهة النظر الرسمية ويسود التفسير الجديد . ومن الممتع ان نعرف كيف ومتى هجرت وجهة نظر دائرة الاستخبارات السياسية في ١٩١٨ . لا بد ان ذلك حدث في وقت ما بين مطلع ١٩١٩ وصيف ١٩٢٢ عندما نشر « كتاب تشرشل الابيض » . ففيه اعلنت النظرية الجديدة بان الوعود لم يقصد بها قط ان تشمل فلسطين . وهكذا فان الغموض ما يزال قائماً ، وهو غموض ليست هناك وسيلة لازاحته افضل من نشر الوثائق المختصة بالموضوع ، ابتداء من التعليمات التي ارسلت الى مكماهون والتي بنيت عليها رسالته الى الحسين بتاريخ ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٥ .

اما الرسائل التي وردت الى « التايمز » فيتبين فحواها في ما سنعرض له الآن ، من افتتاحية « التايمز » الثانية وردود الدكتور صايغ عليها . قالت الافتتاحية :

ان الرسائل التي وردت علينا تظهر ان الرسائل التي تبـادلها مكماهون والحسين في الحرب الاولى ما تزال تثير نقاشاً حامياً . فالاستاذ نورمان بنتويتش يصف المشادة بانهـا دائمة لا تموت ، بينما يفضل السيد ايلي قدوري ان يقول انها قد ماتت وانتهت ...

ان الامكانيات الثلاث تظل قائمة . فالحكومة البريطانية ربما قصدت في ١٩١٥ ان تشمل فلسطين في المنطقة التي اعتزمت ان تجعلها دولة عربية مستقلة ؛ وربما قصدت ان تستثنيها ؛ وربما تركت هذه القضية مبهمة، عمداً او من غير عمد. ان الوثيقتين (اللتين دار حولهما مقال «حوار») اظهرتا امراً واحداً : ان بعض الموظفين البريطانيين عند نهاية الحرب كانوا يعتقدون ان فلسطين مشمولة في المنطقة . ليس ضرورياً ان يكون حكمهم صحيحاً ، فربما كان سواهم من الموظفين قد وصلوا الى نتيجة مغايرة . لكن لا يمكن الادعاء الآن ، كما زعمت احياناً الحكومات البريطانية، بان الكلمات التي يدور حولها الخلاف لم يكن يمكن في اي وقت من الاوقات ان تعني شيئاً عدا ان فلسطين مستثناة من المنطقة .

ان الآنسة اليزابيث مونرو ترى ان الغموض في عرض مكـاهون على الحسين كان متعمداً ، وان « عدم الدقة كان مرغوباً فيه الى ان يجري التوفيق بين مصالح الحلفاء الآخرين في الشرق ». وهذا يعني فرنسا بالدرجة الاولى ، التي كانت مطالبها شاسعة واشتملت على فلسطين . اما مطالب الحسين بالنيابة عن العرب فكانت اكثر اتساعاً واشتملت ايضاً على فلسطين . ومن الممكن ان الموظفين البريطانيين لجأوا الى الحل السهل — الى « صيغة غير ملزمة » . على رأس هذا كله جاءت الفوضى الناجمة عن الترجمة ، والناجمة (حسبما ورد في رسالة السير لورنس غرافتي سميث) عن فقدان الترجمة العربية للنص البريطاني الاصلي للرسالة الخطيرة . فاذا كانت كتابتها الغـامضة امراً متعمداً ، فان النتائج في هذه الحال كانت اكثر مجلبة للنوائب من المعتاد .

وقد اشار الدكتور فايز صايـغ في الرسالة التي بعث بها الى « التايمز » ولم تنشر فيهـا الى الرسائل الوردة عليها ، قال :

يدعي السيدان نورمان بنتويتش وايلي قدوري ان العودة من جديد الى نقـاش يفترض انه قد اقفل شيء مؤسف ، وان وثيقتي وزارة الخارجية المذكورتين في المقـال لا تشكلان دليلاً جديداً ، وان هاتين الوثيقتين ليستا على اي حال موثوقتين تماماً ، وان «المراسل الخاص» ارتكب اخطاء في تعريفه بهوية احداهما .

وراح يفنّد هذه النقاط :

اولاً : ان المحـادثات التي جرت بين الانكليز والعرب في شباط وآذار (فبراير و مارس) ١٩٣٩ ليست «الكلمة الاخيرة» فيما يختص بالمشادة حول تفسير وعود بريطانيا بخصوص فلسطين – كما « خيل » للسيد بنتويتش و « ود » ان يكون الامر — بل ، على العكس من ذلك ، لقـد انتهت هذه المحادثات بدون نتيجة . فالكتاب الابيض الذي صدر في ايار (مايو) ١٩٣٩ يؤكد ان الممثلين البريطانيين والعرب « لم يستطيعوا ان يصلوا الى اتفاق » (الفقرة ٧) . وقد استمر الدارسون في النقـاش منذ ذلك الحين ، فلماذا يجري التذمر اذاً من النظر مجدداً في المسألة وقد انبثق دليل جديد ؟

ثانياً : يزعم السيد قدوري ان احدى الوثيقتين المذكورتين في المقال « ليست مجهولة ابداً » اذ انه « بحث » فيها في كتاب له نشره في ١٩٥٦ . وهذا ليس بالواقع . فالسيد قدوري اقتبس مراراً عديدة في كتابه من تقرير لوزارة الخارجية عن « التزامات بريطانيا للملك حسين » ، لكنه واضح جلي مما قاله هو فيما بعد ان ما ذكره في كتابه كان نصاً مختصراً للوثيقة الكاملة المقتبسة في مقال « حوار » الاصلي . فقد ذكر ان تقرير وزارة الخارجية « الموجود في معهد هوفر » هو « نص اكمل » للتقرير الذي اشار اليه هو في كتابه (« اوراق سينت انطوني » رقم ١١ ص ١٦٤ حاشية ٦) . بل انه في الواقع لم « يبحث » في النص المختصر للوثيقة بل اشار اليه اشارة . ولكن حتى لو كان قد رأى نصها الكامل قبل نشره كتابه ، وحتى لو كان قد « بحث » فيها هناك ، فان اجزاءها المتعلقة بفلسطين لتظل تشكل « دليلاً جديداً » في النقاش — وذلك لان السيد قدوري اهتم بالامتناع ، لسبب من الاسباب ، عن اقتباس هذه المقاطع المهمة ، او عن تلخيصها ، او عن الاشارة اليها بشكل ما . يضاف الى هذا ان السيد قدوري لم يشر في كتابه الى الوثيقة الثانية بأي شكل من الاشكال .

ثالثاً : مع ان السيد قدوري وجد ان النص المختصر لاحدى الوثيقتين مفيد لحد اثناء وضعه لكتابه فأشار اليه عدة مرات ، الا انه يقول الآن بان « الحكم الذي تعطيه يبدو احياناً ناقصاً ». ويعطي مثلين على ذلك ، لكنهما لا يثبتان رأيه . المثال الاول : يقول ان الوثيقة مخطئة حين ذكرت ان الحسين تضايق جداً عندما كشف جمال باشا النقاب عن اتفاقية سايكس بيكو في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ ، لزعمه بان الحسين « كان واقفاً تمام الوقوف على اتفاقية سايكس بيكو » . لكن الدلائل تناقض هذا الزعم الذي لا يستند على اثبات ، وتدعم حكم الوثيقة . فالحسين نفسه انكر على رؤوس الاشهاد انه كان قد اطلع على الاتفاقية قبل ان يكشف النقاب عنها جمال باشا ، ولم يدع عكس ذلك اي موظف بريطاني او فرنسي . بل انه بعد افشاء تركيا للاتفاقية ثابرت الحكومة البريطانية على تجنب اعطاء جواب مباشر لتساؤلات الحسين ، بل بدل ذلك أكدت من جديد « وعدها السابق » واتهمت تركيا بانها تحاول ان « تزرع الشك والريبة » وان « تخلق الخصام » (كما في رسالة شباط ، فبراير ، ١٩١٨) ، او ، بشكل مباشر اكثر ، اكدت له من جديد ان الوثائق التي كشفها جمال « لا تشكل اتفاقية معقودة فعلا بل تتضمن سجلا لرسائل واحاديث متبادلة موقتاً » (كما في برقية وينغيت) . فهل تتفق هذه التصريحات في ١٩١٨ مع الافتراض بان الحسين كان قد سبق فأطلعته الحكومة البريطانية على الاتفاقية الانكليزية الفرنسية في ١٩١٦ ؟

اما المثال الثاني الذي قدمه السيد قدوري ، وهو « عدم اطلاع » واضعي وثيقة وزارة الخارجية « اطلاعاً كافياً على الموضوع » ، فيختص بتقصيرهم (كما يزعم) عن تبيان انه تقرر ، بموجب اتفاقية سايكس بيكو ، ان يتولى ادارة الاماكن المقدسة في فلسطين عدد من الدول معاً . ان ذاكرة السيد قدوري تخونه : فالوثيقة تذكر في الواقع البنود المختصة بالموضوع في « الاتفاقية الانكليزية الفرنسية التي تلت » في القسم ٣ (ص ٥) .

رابعاً : ان السيد قدوري محق بالطبع في قوله ان الوثيقة الثانية ليست ملحقاً للاولى ، لكنه مخطىء في افتراضه ان مقال « التايمز » او مقال « حوار » قد ادعيا عكس هذا .

وفي معرض مناقشة بعض الرسائل الاخرى ، قال الدكتور صايغ في « آيزيس » :

تقول الآنسة اليزابيث مونرو ، بحق ، ان المقاطع الواردة عن فلسطين في الوثيقتين ينبغي الا ينظر اليها بمعزل عن السياق الشامل لسعي بريطانيا اثناء الحرب للعثور على صيغة مناسبة لادارة فلسطين — بل ينبغي ان ينظر اليهـا في ضوء ذلك السياق . لكنها تمضي فتقول ان التباس بريطانيا كان يقضي بان تتبنى خطة «عدم دقة متعمد»؛ وعلى هذا فان تعهدات مكماهون للعرب « يمكن ان تقرأ كأنها تشمل فلسطين ، او تستثنيها ، حسب ذوق القارىء » . وتقول ايضاً ان الدليل الجديد هذا (الذي يظهر ان بعض السياسيين البريطانيين ظلوا ، بعد ١٩١٥ ، يفكرون بترتيبات لمستقبل فلسطين لا يمكن التوفيق بينها وبين استقلال العرب) « لا معنى له » اذا كان تعهد مكماهون في ١٩١٥ قد ألزم بريطانيا الزاماً ثابتاً بسياسة معاضدة استقلال العرب في فلسطين .

كما اورد السيد لنرد ستاين وجهة نظر مماثلة لهذه في رسالته .

صحيح ان التباس الحكومة البريطانية في سياستها المقبلة في فلسطين قادها ، في البداية ، الى محاولة البقاء مجردة عن الالتزام . فرسالة كتشنر في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٤ التي استهلت الاتصالات بين الانكليز والعرب التزمت الصمت حول موضوع الحدود . وحاولت البرقية التي ارسلتهـا وزارة الخارجية في ١٤ نيسان (ابريل) ١٩١٥ الى المندوب السامي بالقاهرة ان تؤجل البت بموضوع الحدود . بل انه عنـدما ذكر الحسين في اول رسالة له الى مكماهون (بتاريخ ١٤ تموز ، يوليو ، ١٩١٥) قائمة بعدد من « الشروط الاساسية » التي طلب تأكيداً من بريطانيا بالموافقة عليها ، وجعل قضية الحدود النقطة الاولى في تلك القائمة ، جربت الحكومة البريطانية الا تلزم نفسها (رسالة مكماهون بتاريخ ٣٠ آب ، اوغسطس ، ١٩١٥). لكن رد الحسين جاء سريعاً . ففي ٩ ايلول (سبتمبر) انب مكماهون تأنيباً رقيقاً لما أبداه في رسالته من « امائر فتور وتردد فيما يتعلق ببندنا الجوهري » ، وبعد ان حذره من ان مسألة الحدود لا يمكن ان « تنتظر حتى نهاية الحرب » قال « ان نتائج المفاوضات الحالية تعتمد على شيء واحد هو رفضك او قبولك للحدود المقترحة » . وكان من الواضح ، منذ تلك اللحظة فما بعد ، انه ان شاءت بريطانيا ان تتابع مفاوضاتها مع العرب ، لم يكن من مهرب من اقرارهـا قضية الحدود « كالبند رقم واحد » في جدول الاعمال .

في ذلك الحين وصل الى مسمع ممثلي بريطانيا في القاهرة من بعض المصادر ان اللجنة المركزية للقوميين العرب ، التي كانت هي قد اقترحت الحدود التي قدمها الحسين ، اوفدت رسلا الى جدة يحملون تعليمات « بالاصرار على قبول عام (لمطلب الحدود) كشرط لمتابعة المفاوضات ». ونقلت المصادر ذاتهـا للممثلين انه في حين ان العرب قد يقبلون « بعض التعديل في الحدود الشماليـة الغربية » فانهم سيقاومون تغييرات اخرى معينة « بقوة السلاح» .

وتقول « المذكرة » (احدى الوثيقتين) ، التي تصف هذه الوقائع وتقدم مستندات عنها ، ان مكماهون نقل فحوى رسالة الحسين بتاريخ ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩١٥ الى وزارة الخارجية في البرقية رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ، كما انه ارسل في اليوم ذاته برقيـة خاصة الى السير أ . غري يطلعه فيهـا على المعلومات الاخرى التي وصلت اليه . اذ ذاك اتخذت

وزارة الخارجية القرار بأنه لم يعد بوسعها متابعة التملص ، وان عليها ان تقوم بالتعهدات التي يطلبها العرب ، مع التعديلات المقبولة والممكنة على ضوء المعلومات التي جمعتها القاهرة عن الحد الادنى والحد الاقصى لرغبات العرب . ولم تبذر وزارة الخارجية الوقت، بل ابرقت بتعليماتها الى مكماهون بهذا الصدد في ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) — وضمن مكماهون هذه التعليمات في رسالته الشهيرة بتاريخ ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) .

وعلى هذا فان نظرية الآنسة مونرو ، بان التباس بريطانيا حول مستقبل فلسطين قادها الى محاولة عدم الالتزام والى عدم دقة متعمد ، يمكن تطبيقها على الفترة المنتهية في ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٥ ، ليس الا . اما تعهد مكماهون فلم يكن ثمرة هذه الفترة (فترة التملص واللاالتزام) ، بل كان ثمرة الفترة الجديدة (فترة الاعتراف بان الالتزام، وان يكن غير مرغوب فيه ، الا انه مع هذا امر لا مفر منه) .

وفي ١٥ حزيران (يونيو) جرى نقاش في الموضوع في مجلس العموم البريطاني . فقد سأل النائب العمالي دينغل فوت وزير الخارجية ان كان ينوي ان ينشر جميع الوثائق التي في حوزته والتي تعود الى الحرب الاولى وتتعلق بالتزامات بريطانيا نحو العرب فيما يختص باستقلالهم ، واشار بصورة خاصة الى التعليمات التي بنى عليها مكماهون رسالته للحسين بتاريخ ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٥ . ورد السيد ماثيو وكيل وزير الخارجة بان هذه التعليمات ، هي والوثائق الاخرى المختصة بالامر والتي يعود عهدها الى الحرب الاولى ، ستوضع في متناول يد الجمهور في المستقبل القريب الى حد . واردف : وحتى ذلك الحين فاننا لا نعتمد ان ننشر اية وثائق اخرى عن تلك الحقبة . وسأل النائب العمالي بروكوي : هل ستشمل هذه الوثائق الوعود التي اعطيت في الوقت ذاته للعرب ولليهود فيما يختص بفلسطين ؟ الا ينبغي علينا ان نعرف عن هذه العهود ، نظراً للوضع الخطير الذي نشأ في الشرق الاوسط منذ ذلك الحين ؟ وردّ عليه وكيل الوزير بقوله: لا ، عليك في الواقع ان تنتظر الى ان تصبح جميع الوثائق في متناول اليد قبل ان تعطي حكماً في هذا الامر . وسأل النائب فوت : اليس واضحاً من الرسائل التي وردت على « التايمز » في المدة الاخيرة ان هذا الموضوع ما يزال يثير مشادة حادة ؟ وهل هناك مبرر كافٍ يجعل من الضروري الانتظار مدة الخمسين سنة بكاملها قبل ان تذاع جميع الحقائق ؟ فاجاب وكيل الوزير : لا يبدو ان هناك سبباً كافياً ليجعلنا نستثني هذه الحالة وننشر الوثائق قبل موعدها .